



الخطوط التوجيهية الطوعية
لحوكمة الحيازة

في لمحة



الخطوط التوجيهية الطوعية
لحوكمة الحيازة

في لمحة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، ٢٠١٢

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-607305-1

جميع حقوق الطبع محفوظة، وإن منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية.

وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحمّية بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy
© FAO 2012

يقدم هذا الكتيب نظرة عامة موجزة حول «الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني». ويهدف الكتيب إلى المساعدة على فهم الخطوط التوجيهية من خلال:

- تعريف المصطلحات والمفاهيم الرئيسية
- وصف الغرض من الخطوط التوجيهية
- تقديم نظرة عامة حول مضمون الخطوط التوجيهية
- وصف علاقتها بحقوق الإنسان
- الإشارة إلى كيفية تطبيق الخطوط التوجيهية والجهات المنوطة بتطبيقها

لا يتمثل الهدف من هذا الكتيب أن يكون بديلا عن أو ملخصا للخطوط التوجيهية.

للحصول على نسخة إلكترونية من الخطوط التوجيهية، يرجى زيارة:

www.fao.org/nr/tenure

ما هو الغرض من الخطوط التوجيهية؟

تدعم الخطوط التوجيهية الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، فيما يتعلق بجميع أنماط الحيازة: العامة والخاصة والمحلية والأصلية والعرفية وغير الرسمية. تتمثل الأهداف الشاملة في تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم تفعيل الحق في الغذاء المناسب في سياق الأمن الغذائي الوطني. وبينما تدعم الخطوط التوجيهية الجهود المبذولة للقضاء على الجوع والفقر، فإنها تستهدف أيضا المساهمة في تحقيق سبل المعيشة المستدامة والاستقرار الاجتماعي والأمن السكني والتنمية الريفية والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وتهدف الخطوط التوجيهية إلى استفادة جميع الشعوب في كافة البلدان، رغم التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة. تعد الخطوط التوجيهية بمثابة مرجع يحتذى به وتحدد المبادئ والمعايير المقبولة دوليا لممارسات الحوكمة المسؤولة للحيازة. وتوفر إطارا تستطيع البلدان الاستفادة منه عند صياغة استراتيجياتها وسياساتها وتشريعاتها وبرامجها وأنشطتها. وتسمح الخطوط التوجيهية للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين بالحكم على ما إذا كانت إجراءاتها المقترحة والإجراءات التي يتخذها الآخرون تمثل ممارسات مقبولة من عدمه.

كيف تؤثر حوكمة الحيازة على الجوع والفقير؟

يعتمد القضاء على الجوع والفقير والاستغلال المستدام للبيئة، إلى حد كبير، على كيفية وصول الأشخاص والمجتمعات وغيرهم إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ويتم تحديد وتنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية من خلال أنظمة الحيازة.

تواجه أنظمة الحيازة ضغوطا متزايدة، حيث يحتاج تعداد سكان العالم المتنامي إلى تحقيق الأمن الغذائي ويحد التدهور البيئي وتغير المناخ من توافر الأراضي ومصايد المياه والغابات. وتؤدي حقوق الحيازة غير الملائمة وغير الآمنة إلى زيادة إمكانية التعرض للمخاطر والجوع والفقير، ويمكن أن تؤدي أيضا إلى النزاع والتدهور البيئي عندما يتقاتل المستخدمون المتنافسون من أجل السيطرة على الموارد.

تعد حوكمة الحيازة عنصرا هاما في تحديد

ما إذا كان الأشخاص والمجتمعات وغيرهم يستطيعون اكتساب الحقوق والواجبات ذات الصلة لاستغلال الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والسيطرة عليها.

ماذا نعني بمصطلح الحيازة؟

تحدد أنظمة الحيازة وتتولى تنظيم كيفية وصول الأشخاص والمجتمعات وغيرهم إلى الموارد الطبيعية، سواء كان ذلك من خلال القانون الرسمي أو الإجراءات غير الرسمية. وتحدد قواعد الحيازة الجهات التي تستطيع استغلال الموارد وماهية تلك الموارد ومدة استغلالها والظروف التي يتم استغلالها خلالها. وقد تستند إلى سياسات وقوانين كتابية بالإضافة إلى الأعراف والممارسات غير المكتوبة.

حالة الحوكمة المسؤولة للحيازة

يمكن أن تتواجد العديد من أمثلة الحوكمة المسؤولة للحيازة وإدارتها حول العالم. ومع ذلك، توضح الدراسات أن هناك مشكلات يتم مواجهتها مع حوكمة الحيازة، بصورة أو بأخرى، في جميع أقاليم العالم، وفي البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض على حد سواء. وتنشأ العديد من مشكلات الحيازة بسبب الحوكمة الضعيفة؛ وتتأثر محاولات مواجهة مشكلات الحيازة بجودة الحوكمة.

الحوكمة الضعيفة

- تؤدي إلى تهميش دور الفقراء الذين يخسرون بسبب افتقارهم إلى القوة السياسية للتأثير على القرارات وافتقارهم إلى الموارد المالية لرشوة المسؤولين الفاسدين.
- تجعل المرأة المهمشة اجتماعيا واقتصاديا بالفعل أكثر ضعفا.
- تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال إعاقة الاستثمارات.
- تعيق الاستدامة البيئية من خلال تمكين الأشخاص على الاستفادة من الموارد التي يتم الإفراط في استغلالها.

الحوكمة المسؤولة

- تجعل الوصول إلى الأراضي ومصادر الأسماك والغابات أكثر إنصافا.
- تحمي الأشخاص من فقدان التعسفي لحقوقهم في الحيازة، بما في ذلك فقدان حقوق الحيازة من خلال الإخلاء القسري.
- تساعد على ضمان عدم خضوع أي شخص للتمييز بموجب القوانين والسياسات والممارسات.
- تؤدي إلى صنع القرار القائم على الشفافية والمشاركة.
- تساعد على ضمان معاملة الجميع بالتساوي عند تطبيق القوانين.
- تساعد على ضمان تسوية الخلافات قبل تحولها إلى نزاعات.
- تبسط إدارة الحيازة وتجعل الوصول إليها أكثر سهولة وفعالية للجميع.

ما الذي تشمله الخطوط التوجيهية؟

تغطي الخطوط التوجيهية مجموعة عريضة من الموضوعات الهامة على المستوى العالمي. وقد تختلف أولويات البلدان فيما يتعلق بتحسين الحوكمة بناءً على المتطلبات والظروف المختلفة. وسوف تحتاج كل دولة إلى تحديد الموضوعات التي تهمها وكيفية المبادرة باتخاذ الإجراءات.

الأرض

- قد يسمح تأمين الوصول إلى الأراضي بأن تنتج أي أسرة الغذاء للاستهلاك الأسري وأن تزيد من دخل الأسرة عن طريق إنتاج سلع للبيع بالأسواق.
 - يوفر تأمين الوصول إلى الأراضي أيضا شبكة أمان قيمة كمصدر للمأوى والغذاء والدخل في الأوقات العسيرة.
- ## مصايد الأسماك
- تعد ترتيبات الحيازة المسؤولة أساسا لتأمين سبل معيشة عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعتمدون على مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية.
 - يساعد دعم حقوق الحيازة وترتيبات الحيازة، عندما تقترن بالحوكمة الرشيدة وتضمن صناعة الصيد ومنظمات الصيادين، على ضمان استدامة استغلال مصايد الأسماك وتقاسم المزايا بصورة منصفة.

الغابات

- غالبا ما تكون الغابات مملوكة للدولة وتخضع لسيطرتها. ويعد إقرار وتأمين حقوق الحيازة لسكان الغابات، بما في ذلك الشعوب الأصلية، أساسا لضمان توفير سبل المعيشة في المجتمعات التي تقطن الغابات.
- يمكن أن تدعم الحوكمة المحسنة (وعلى سبيل المثال: فعالية تطبيق القانون، والحد من الفساد، وتحقيق المزيد من الشفافية) الإدارة المستدامة للغابات وتحد من الأنشطة غير المصرح بها.

القضايا فيما بين القطاعات

- غالبا ما تكون حقوق حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات مترابطة. وتتنوع سبل معيشة العديد من فقراء الريف ويعتمد هؤلاء على الوصول إلى العديد من الموارد الطبيعية (وعلى سبيل المثال: الجمع بين زراعة المحاصيل ورعي الماشية وبين الصيد وجمع منتجات الغابات).
- يتم سنويا تحويل عدة ملايين هكتار من أراضي الغابات إلى أراضي زراعية واستخدامات أخرى دون تفويض مسبق. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك التشكك فيما يتعلق بحيازة الغابات وضعف تطبيق القانون والفساد والافتقار إلى الشفافية.

ما الذي لا تشمله الخطوط التوجيهية؟

لا تتناول الخطوط التوجيهية بوضوح موارد المياه والموارد الطبيعية الأخرى، مثل حقوق المعادن. ومع ذلك، تشير مقدمة الخطوط التوجيهية إلى أن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصايد الأسماك ترتبط ارتباطا وثيقا بالوصول إلى الموارد الطبيعية الأخرى وإدارتها، مثل المياه والمعادن. ورغم إقرار وجود نماذج وأنظمة مختلفة لحوكمة هذه الموارد الطبيعية في ظل سياقات وطنية، قد ترغب الدول في أن تضع حوكمة هذه الموارد الطبيعية ذات الصلة في الاعتبار عند تنفيذ الخطوط التوجيهية.

نظرة عامة على الخطوط التوجيهية

- الجزء ١ **أحكام أولية**، تحدد اتجاه الخطوط التوجيهية.
- القسم ١: الأهداف
- القسم ٢: الطبيعة والنطاق
- الجزء ٢ **المسائل العامة**، توفر إرشادات تسري على جميع حالات حوكمة الحيازة.
- القسم ٣: المبادئ التوجيهية للحوكمة المسؤولة للحيازة
- القسم ٤: الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالحيازة
- القسم ٥: الأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالحيازة
- القسم ٦: تقديم الخدمات
- الجزء ٣ **الاعتراف القانوني بحقوق وواجبات الحيازة وتوزيعها**، يتناول الاعتراف القانوني بحقوق حيازة الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظم حيازة عرفية، وكذلك بحقوق الحيازة غير الرسمية؛ كما يتناول مسألة التوزيع الأولي لحقوق الحيازة في الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات التي يملكها أو يسيطر عليها القطاع العام.
- القسم ٧: الضمانات
- القسم ٨: الأراضي العامة ومصائد الأسماك والغابات
- القسم ٩: الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظم حيازة عرفية
- القسم ١٠: الحيازة غير الرسمية

المبادئ التأسيسية

- يضع القسم ٣ المبادئ التي تنطوي عليها الخطوط التوجيهية. ووفقا للمبادئ العامة، يتعين على الدول ما يلي:
- احترام والاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة والأشخاص الذين يحظون بتلك الحقوق.
 - حماية حقوق الحيازة المشروعة من التهديدات والانتهاكات.
 - دعم وتيسير التمتع بحقوق الحيازة المشروعة.
 - توفير إمكانية الوصول الى العدالة عند انتهاك حقوق الحيازة.
 - منع الخلافات حول الحيازة والنزاعات العنيفة وفرص الفساد.
- تضطلع الجهات الفاعلة غير الحكومية (بما في ذلك الشركات التجارية) بمسؤولية احترام حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة.

- تتضمن مبادئ التنفيذ ما يلي:
- كرامة الإنسان
 - عدم التمييز
 - الإنصاف والعدالة
 - المساواة بين الجنسين
 - التوجهات الشمولية والمستدامة
 - التشاور والمشاركة
 - سيادة القانون
 - الشفافية
 - المساءلة
 - التحسين المستمر

الجزء ٤

نقل حقوق وواجبات الحيازة والتغييرات الأخرى، توفر إرشادات حول موعد نقل حقوق الحيازة أو تغييرها بأساليب متعددة بعد الاعتراف الأولي بها أو توزيعها.

- القسم ١١: الأسواق
- القسم ١٢: الاستثمارات
- القسم ١٣: تجميع الأراضي ونهج التعديل الأخرى
- القسم ١٤: إعادة الحقوق
- القسم ١٥: الإصلاحات عن طريق إعادة التوزيع
- القسم ١٦: المصادر والتعويض

الجزء ٥

إدارة الحيازة، تشمل الجوانب الإدارية لحوكمة الحيازة بفعالية.

- القسم ١٧: سجلات حقوق الحيازة
- القسم ١٨: التقييم
- القسم ١٩: الضرائب
- القسم ٢٠: التخطيط المكاني المنظم
- القسم ٢١: حل المنازعات حول حقوق الحيازة
- القسم ٢٢: المسائل العابرة للحدود

الجزء ٦

الاستجابات لتغير المناخ وحالات الطوارئ

تتناول الأجزاء السابقة من الخطوط التوجيهية في الأغلب المواقف «اليومية»، بينما يتطرق هذا الجزء إلى الحالات المتطرفة حيث يمكن تهجير الأشخاص على نطاق واسع. وفي جميع الحالات، ينبغي أن تسعى الدول لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات بالتشاور والمشاركة مع من قد يتم تهجيرهم. ويجب ألا يؤدي توفير مكان بديل للاستقرار إلى تعريض سبل معيشة الآخرين للمخاطر.

- القسم ٢٣: تغير المناخ
- القسم ٢٤: الكوارث الطبيعية
- القسم ٢٥: النزاعات المتصلة بحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

الجزء ٧

الترويج، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم، يوفر إرشادات حول كيفية تعزيز وتطبيق ومتابعة وتقييم مبادئ وممارسات الخطوط التوجيهية.

الخطوط التوجيهية والمساواة بين الجنسين

تقر الخطوط التوجيهية أن المرأة، التي تم تهميشها اجتماعيا واقتصاديا بالفعل، تصبح ضعيفة للغاية عندما تكون حوكمة الحيازة ضعيفة. ويتمثل أحد المبادئ التي تستند إليها الخطوط التوجيهية في المساواة بين الجنسين. ويعد تحسين المساواة بين الجنسين هاما، حيث غالبا ما تحظى المرأة بحقوق حيازة أقل وأضعف في الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ويرجع انعدام المساواة إلى عدد من العوامل، بما في ذلك التحيزات في القانون الرسمي وفي الأعراف وفي تقسيم العمل في المجتمع وداخل الأسرة. ولا تتضمن الخطوط التوجيهية قسما خاصا حول النوع الاجتماعي، بل يتم تعميم وتناول قضايا النوع الاجتماعي على امتداد الخطوط التوجيهية. ويتم استخدام هذا النهج للتشجيع على تناول متطلبات ومواقف كل من الرجل والمرأة في جميع الإجراءات من أجل تحسين حوكمة الحيازة.

الخطوط التوجيهية وحقوق الإنسان والقانون الدولي

تضع الخطوط التوجيهية حقوق الحياة في سياق حقوق الإنسان. ولا يوجد حالياً إجماع دولي على أن حق الحياة هو أحد حقوق الإنسان. ومع ذلك، تعتبر حقوق الحياة، التي تنص على الوصول إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، هامة لتحقيق حقوق الإنسان، مثل الحق في مستوى معيشة ملائم للصحة والرفاهية، بما في ذلك الغذاء والسكن (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١).

قد تؤثر حوكمة الحياة على التمتع بالعديد من حقوق الإنسان. وتوصي الخطوط التوجيهية بضرورة أن تكفل الدول اتساق جميع الإجراءات المتعلقة بالحياة وحوكمتها بالتزاماتها المنصوص عليها بموجب القانون الوطني والدولي، مع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الوثائق الإقليمية والدولية المعمول بها. وينبغي أن تكون جميع البرامج والسياسات والمساعدات الفنية لتحسين حوكمة الحياة من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية متسقة مع الالتزامات الحالية للدول بموجب القانون الدولي.

الخطوط التوجيهية هي إحدى أدوات القانون غير الملزم

تعد الخطوط التوجيهية مبادئ طوعية غير ملزمة من الناحية القانونية. ولا تحل محل القوانين أو الالتزامات أو المعاهدات أو الاتفاقيات الوطنية أو الدولية الحالية. ولا تحد، في الوقت ذاته، أو تقوض أي التزامات قانونية تقع على عاتق الدول بمقتضى القانون الدولي. وتتميز «القوانين غير الملزمة» على الاتفاقيات الدولية الملزمة، حيث يكون من الأسهل في المعتاد أن تتوصل الدول إلى اتفاقيات بموجبها. ويمكن أن تكون القوانين غير الملزمة أكثر شمولية أيضاً وتوفر المزيد من التفاصيل، وغالبا ما تكون أكثر ملاءمة للمسائل الفنية والممارسات الأفضل، مثل حوكمة الحياة. وتتمثل خبرات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بأدوات القانون غير الملزم في أنها تحظى بتأثير إيجابي في توجيه السياسات والتشريعات الوطنية في العديد من البلدان. وحينما تقوم دولة بتطبيق إحدى أدوات القانون الدولي غير الملزم أو جزء منه، يصبح ذلك القانون غير الملزم «قانونا ملزما» داخل تلك الدولة.

من سوف يستخدم الخطوط التوجيهية؟

يضطلع كل شخص بدور في تحسين حوكمة الحيابة. ويمكن أن يستخدم الأشخاص المختلفون والمنظمات المختلفة الخطوط التوجيهية بأساليب مختلفة ومن خلال الشراكة مع الآخرين.

الدول

تلتب الدول دورا فريدا في صياغة وتنفيذ وتطبيق السياسة والقانون، ومن خلال إدارة الحيابة، بما في ذلك المحاكم وتسجيل حقوق الحيابة والتقييم والضرائب والتخطيط المكاني.

المجتمع المدني

يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني على زيادة وعي ومساعدة الأشخاص على التمتع بحقوق الحيابة الخاصة بهم وحمايتهم. ويمكن أن تدعم المشاركة العامة في عمليات صنع القرار.

المستثمرون

ينبغي أن يضمن المستثمرون ألا تتسبب استثماراتهم في حرمان الأشخاص من حقوق الحيابة الخاصة بهم. وحينما يقترح المستثمرون اكتساب حقوق الحيابة في الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، يجب ضمان إخطار جميع الأشخاص المعنيين ومشاركتهم في المفاوضات.

المحاكم والأجهزة الحكومية

ينبغي أن تحاول المحاكم والأجهزة الحكومية المسؤولية عن إدارة الحيابة تقديم خدمات متساوية للجميع، بما في ذلك سكان الأماكن النائية. ويجب أن يتم تقديم الخدمات على الفور وبفعالية ودون طلب الحصول على رشاوى مقابل تقديم الخدمات.

خبراء الحيابة

ينبغي أن يلتزم الخبراء (على سبيل المثال: المساحون والمحامون والموثقون والمقيّمون والمخططون المكانيون) بمعايير السلوك الأخلاقي، بما في ذلك الأداء الصادق والسليم لمهام وظائفهم.

الأفراد والمجتمعات

ينبغي أن يتعرف الأشخاص والمجتمعات والهيئات، الذين يحظون بحقوق الحيابة، على حقوقهم وعلى كيفية حماية أنفسهم من السلوكيات الفاسدة للآخرين.

الأكاديميون

يمكن أن تدرج الجامعات حوكمة الحيابة ضمن برامجها الدراسية، ويمكن أن تعزز التعاون بين بعضها البعض فيما يتعلق بالتعليم والبحوث.

كيف تم صياغة الخطوط التوجيهية؟

تم التصديق بصفة رسمية على الخطوط التوجيهية من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو ٢٠١٢. وتعد لجنة الأمن الغذائي العالمي بمثابة المنتدى الرئيسي للأمم المتحدة لمراجعة ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي. وقد تم الانتهاء من صياغة الخطوط التوجيهية أثناء المفاوضات الحكومية الدولية التي ترأسها لجنة الأمن الغذائي العالمي وانعقدت في شهري يوليو وأكتوبر ٢٠١١ ومارس ٢٠١٢.

تمت صياغة الخطوط التوجيهية من خلال شراكة عالمية واسعة النطاق بين منظمات دولية وإقليمية ووطنية مختلفة الأنماط تعمل معا من أجل تحقيق تغييرات شاملة فيما يتعلق بحوكمة الحياة. وقد تمت الصياغة بعد عملية شاملة تضمنت سلسلة من المشاورات والمفاوضات.

التشاور

٢٠٠٩

٢٠١٠

- تم تنظيم عشرة اجتماعات استشارية إقليمية واجتماع استشاري واحد للقطاع الخاص وأربعة اجتماعات استشارية للمجتمع المدني فيما بين سبتمبر ٢٠٠٩ ونوفمبر ٢٠١٠. وقد جمعت هذه الاجتماعات بين نحو ١٠٠٠ شخص من أكثر من ١٢٠ دولة. وكان المشاركون يمثلون المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين وهيئات الأمم المتحدة. ونجم عن كل من هذه الاجتماعات الاستشارية عملية تقييم تحدد القضايا والإجراءات المقرر إدراجها ضمن الخطوط التوجيهية في سياق حوكمة الحياة.

التفاوض

٢٠١١

٢٠١٢

- تم إعداد المسودة المبدئية عقب اختتام عملية المشاورات؛ وتم تنظيم مشاورات إلكترونية في أبريل / مايو ٢٠١١.
- تضمنت المسودة الأولى المقترحات التي تم تلقيها من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأكاديميين.
- تم إعداد النسخة النهائية من الخطوط التوجيهية من خلال المفاوضات الحكومية الدولية التي ترأسها لجنة الأمن الغذائي العالمي في شهري يوليو وأكتوبر ٢٠١١ وشهر مارس ٢٠١٢.

التصديق

٢٠١٢

- تم التصديق على الخطوط التوجيهية من قبل الجلسة الثامنة والثلاثين (الخاصة) للجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ مايو ٢٠١٢.



يستعرض هذا الكتيب نظرة عامة على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويصف طبيعة الخطوط التوجيهية والغرض منها ومضمونها وجمهورها المستهدف. ويوضح هذا الكتيب ما هو المقصود بالحيازة ويصف كيف يمكن أن يؤدي تحسين حوكمة الحيازة إلى القضاء على الجوع والفقر وإلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

ISBN 978-92-5-607305-1



9 789256 073051

I3016Ar/1/07.12